كان من حقه أن يأتي بالنون على طريقة الأسماء والفعل المضارع، فلما كان الواحد مبنياً جاء في الاثنين والجماعة كذلك فصار حذف النون بناءً كما كانت الفتحة بناءً في المفرد فلما سميت به خرج عن الأفعال فجاء على طريقة الأسماء فرجعت النون بعد الألف، وأما المضارع فمعرب والنون فيه ثابتة كالضمة في المفرد.

وقوله: ووافقت النصب:

يريد: ووافقت الفتحة النصب كما وافقت النصبة البناء، يريد حين قلت: لن يضربا لقولك لن يضرب وقد بين في أول المسألة.

قوله: وإن سميت رجلاً يضربن لم تصرف:

يريد: إذا كانت علامة غير ضمير أعربت ولم تصرف وإن كانت النون ضميرا حكيت. وقال أبو علي إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر فلا تصرفه وإن جعلتها علامة للفاعلات حكيته فهو في كلتا الحالتين غير منون. ثم قال: ليس كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصرف لكن كونه على بناء المختص بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه فمنزلة يضربن إذا سميت به فارعاً فيمن قال أكلوني البراغيث من فعلن فعلاً منزلة تغلب اسماً من تضرب فعلاً.

باب ما لحقته الألف في آخره:

الفراء لا يجيز تسمية المذكر بما فيه الألف، وقد ذكر بعد دخول التاء في بهمى وهي ألف تأنيث فقيل بهماة، وحكى يحيى أخراة، وتكون فيهما للإلحاق في قول من أثبت فعللاً كجخدب وطحلب وهو صحيح[1].

---

(1) قال الزجاج: وزعم سيبويه أن فعلل ليس في الكلام بضم الفاء وفتح اللام، والزجاج واهم هنا لأن سيبويه قال: ويكون على فعلل في الاسم والفصة، فالاسم سردد ودعبب وشربب والصفة قعدد ودخلل.
الكتاب 2/329 ـ بولاق ـ وزعم سيبويه أنه ليس في الكلام فعلل ولا فعلل. =